

الإمارات

وموقفها من الثورة السورية

تحول الموقف الإماراتي من دعم الثورة السورية إلى التطبيع مع نظام الأسد.

الإمارات ومواقفها من الثورة السوريّة

تحول الموقف الإماراتي من دعم الثورة السوريّة إلى التطبيق مع نظام الأسد.

اتّخذت الإمارات العربيّة المتحدّة منذُ بداية الثّورة السوريّة في منتصف آذار 2011، موقفاً متذبذباً إلى حدّ ما من أطراف الصراع السوري، ففي الوقت الذي دعمت فيه المعارضة السوريّة، حافظت الإمارات على جسور التواصل مع نظام الأسد وعائلته ورجال الأعمال المقربين منه، ثمّ أخذت في العام 2015 تنسحب تدريجياً من الصراع السوري، حتى استقرّ بها الأمر إلى إعادة العلاقات رسمياً مع النظام اعتباراً من عام 2018.

وبالعودة قليلاً إلى الوراء وفي آذار 2011 تحديداً، أغلقت الإمارات سفارتها في دمشق، عقب اندلاع الثّورة السوريّة، واتخاذ الدول العربيّة والخليجية قراراً بمقاطعة نظام الأسد. وكانت الجامعة العربيّة قررت في تشرين الثاني 2011 تجميد مقعد سوريا، على خلفية لجوء نظام الأسد إلى المقاربة العسكريّة لإخماد الانتفاضة الشعبيّة السوريّة منتصف آذار من العام نفسه.

كما قامت الإمارات بطرد سفير النظام السوري من أراضيها في 6 / آذار 2012، لكنها تركت بعثة دبلوماسية للأسد على أراضيها قالت إنها تتولى تيسير معاملات السوريين المتواجدين على أرضها.

لاحقاً انضمت الإمارات إلى طيف أصدقاء سورية في 2012، والذي شدّد على رحيل بشار الأسد، ثمّ كانت واحدة من دول مجموعة «لندن 11» التي اجتمعت مع الائتلاف الوطني لقوى الثّورة والمعارضة السوريّة في العاصمة البريطانيّة لندن في العام 2013. كما دعمت أحمد الجربا، رئيس الائتلاف السوري وقتها، في يوليو 2013، واستمر الدعم حتى عام 2016، عندما أعلن الجربا عن تشكيل حركة معارضة جديدة تسمى «العُدّ السوري»، ودعمت الإمارات أيضاً بعض كتائب الجيش الحر، بين عامي 2012، و2018 خاصة فصائل الجنوب السوري، ضمن غرف عملياتٍ مشتركية مع الولايات المتحدّة ودولٍ أخرى، بما يعرف غرفة «الموك» في الأردن.

وذكرت أيضاً المنظمة غير الحكوميّة «سبين واتش» أن شركة العلاقات العامة البريطانيّة «كوبلر كونسلتنس» بين عامي 2012 و2014 قامت بالترويج للجيش السوري الحرّ لدى الرأي العام البريطاني، وكان ذلك بتغطية السفارة الإماراتية في لندن تكاليف هذه الخدمات بالكامل.

وحتى من الجانب الاقتصادي، كانت الإمارات ترحبُ بنشاطات رجال الأعمال السوريين

المستقرين في الإمارات والمعارضين للنظام السوري، حيثُ نظّمت «غرفة تجارة وصناعة دبي» في تشرين الثاني 2012 مؤتمر «الشراكة للاستثمار في سوريا المستقبل» تحت رعاية وزارة الشؤون الخارجية الإماراتية، وبمشاركة العديد من رجال الأعمال السوريين المستقرين في الإمارات لنقاش فرص بناء الاقتصاد السوري في حقبة ما بعد الأسد.

إلا أنه مع هذا الدعم للجيش السوري الحر المعارض، فإن الإمارات لم تقطعُ علاقتها تماماً مع النظام، بل كان لها ارتباطات مع عائلة الأسد نفسها، حيثُ استقبلت «بُشرى الأسد» شقيقة «بشار الأسد» سنة 2012، ومنحتها الجنسية الإماراتية عام 2015، كما استقبلت والدته «أنيسة مخلوف»، والتي توفت في دبي في فبراير/شباط 2016، كما أن رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد، وذراع النظام السوري اقتصادياً، كانت لديه استثمارات كبيرة في مدينة دبي، وأيضاً سامر الفوز الذي كانت له نشاطات اقتصادية بدبي، كما كان العديد من رجال الأعمال الإماراتيين المعروفين بقربهم من الحكومة الإماراتية قد حافظوا على علاقاتهم مع النظام السوري طويلاً بعد اندلاع الثورة، وأسّس بعضهم شركات جديدة أو افتتحوا فروعاً لشركاتهم في سوريا، فمثلاً، عبد الجليل البلوكي، رجل الأعمال المقرب من العائلة الحاكمة في أبوظبي، أسس شركة تنمية واستثمار في سوريا، عام 2013.

لكن تحول الأمر كلياً بعد عام 2015، وهو العام الذي بدأ فيه التدخل العسكري الروسي بسوريا، وصار من الواضح أن الأسد سيعودُ بقوة أكبر. لم تعترض الإمارات على التدخل العسكري الروسي في سوريا منذ 2015 على عكس بقية الدول العربية الأخرى، ومنها السعودية الحليف الأقرب للإمارات، كما رفضت الإمارات في أكتوبر/تشرين الأول 2015 طلباً سعودياً للتوقيع على بيان أصدرته سبع دول هي: السعودية وقطر وتركيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة تطالبُ فيه روسيا بوقف عملياتها العسكريّة في سوريا.

تطور الأمر حتى وصل إلى إعادة الإمارات فتح سفارتها لدى نظام الأسد في كانون الأول 2018، في دعم واضح للنظام السوري، وذلك بعد إغلاقٍ دام سبع سنوات إثر اندلاع الثورة السوريّة. وقالت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية في بيان: «إن هذه الخطوة تؤكد حرص حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على إعادة العلاقات بين البلدين الشقيقين إلى مسارها الطبيعي بما يعزز ويفعل الدور العربي في دعم استقلال وسيادة الجمهورية العربية السوريّة ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية ودرء مخاطر التدخلات الإقليمية في الشأن العربي السوري».¹

1 سوريا: ما دلالات إعادة الإمارات فتح سفارتها في دمشق؟ - BBC News عربي

إضافةً إلى هذا، قامت «بشرى الأسد» بالتنسيق مع الحكومة الإماراتية بإرسال شحنةٍ من عملة الدولار إلى دمشق، لدعم الاقتصاد السوري المنهار عام 2020.

وفي آذار من عام 2020، أعلنت وكالة سانا السوريّة الرسمية للأنباء أن الرئيس السوري بشار الأسد أجرى اتصالاً هاتفياً مع ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان، هو الأول من نوعه منذ بدء الأزمة في سوريا عام 2011. وقالت إن الاتصال ركّز بشكلٍ خاصٍ على تداعيات انتشار فيروس كورونا، إلا أن ديفيد هيرست قد ذكرَ بعدَ ذلك في موقع «ميدل إيست آي» أن ولي عهد أبو ظبي «عرض على بشار الأسد دعمه بثلاث ملياراتٍ دولار، في حال قام بكسر الاتفاق الروسي التركي الذي تم عقده في آذار 2020، والقيام بالهجوم على إدلب».

وفي أكتوبر 2021 قالت وكالة أنباء الإمارات، أن ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان، تلقى اتصالاً هاتفياً من الرئيس السوري بشار الأسد، ولم يتناول هذه المرة مسألة كورونا، بل ناقش فيه الجانبان التطورات في سوريا والشرق الأوسط، إضافةً إلى مجمل القضايا والملفات ذات الاهتمام المشترك، بحسب الوكالة. وتزامنت هذه الاتصالات الهاتفية بين الطرفين، مع مشاركة سوريا في معرض إكسبو 2020 دبي حيثُ بحث وزير الاقتصاد السوري والإماراتي مؤخراً تنشيط مجلس الأعمال بين البلدين.

وبحسب وزارة الشؤون الخارجية الإماراتية فقد واصلت الإمارات دعمها الإنساني للنظام السوري عبر أجهزة الأمم المتحدة الموجودة في دمشق، لتبلغ هذه المساعدات تسعمئة وسبعية وسبعين مليون دولار أميركي ما بين أعوام 2012 و2019، أي أربعين ضعفاً للدعم الإنساني المقدم لـ «صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا» المرتبط بالمعارضة، والذي وصل إلى ثلاثة وعشرين مليون دولار فقط بحلول فبراير/شباط 2019.

لكن في مارس 2021 شهدت علاقة الأسد وآل نهيان تطوراً محورياً، حيثُ طلبَ وزيرُ الخارجية الإماراتي بشكلٍ رسمي عودة سوريا لجامعة الدول العربية، وفي أكتوبر تم الاتفاقُ بين النظام والإمارات على خططٍ للتعاون الاقتصادي بين الطرفين، ثمَّ في نوفمبر من العام الحالي، شهدت دمشق زيارةً رسميةً لأرفع مسؤولٍ إمارتي منذُ قيام الثورة، حيثُ قامَ وزيرُ الخارجية عبد الله بن زايد بزيارة دمشق ولقاء الأسد بشكلٍ علني.

وفي المحصلة: يتضحُ من سياق الأحداث السابقة أن الإمارات لم تكن تسعى لدعم الثورة السوريّة بشكلٍ جدي، ولم تكن يوماً متعاطفةً مع الشعب السوري وجراحه، وكيف تفعلُ

ذلك وهي قائدة محور الشر في المنطقة العربية، ورائدة الثورة المضادة في دول الربيع العربي.

لقد حددت الإمارات لنفسها أهدافاً من اللحظة الأولى التي انطلقت فيها ثورات الربيع العربي، أبرزها عدم وصول أي تيارات إسلامية -سواء تيارات الإسلام السياسي أو التيارات الجهادية- إلى الحكم بديلاً عن الأنظمة الدكتاتورية، بالإضافة للسير على خطى الموقف السعودي في محاولة الحد من النفوذ الإيراني في سوريا، ويتضح هذا من سير الأحداث خلال دعم الثورة في البداية من 2012 حتى 2015.

ولعلّ الحدث الأبرز الذي يؤكد هذه المعلومات هو الاتهامات الموجهة للإمارات، بالتواطؤ في استهداف قيادات الفصائل الإسلامية، فبحسب ما صرحت بعض الصحف التركية: إن ما يقارب 80 قيادياً معارضاً لنظام الأسد اغتيلوا في سوريا، بين عامي 2012 و2014، أرسلت لهم السعودية والإمارات المئات من هواتف «الثرنا» المتصلة بالأقمار الصناعية، ويُعتقد أن الإمارات شاركت مواقع أهم أسماء قيادي الثورة السوريّة الذين يمتلكون هذه الهواتف مع أجهزة استخبارات نظام الأسد.

وبحسب المصادر التركية، فقد تسببت أبو ظبي والرياض عبر هذه الخدعة بمقتل كل من زهران علوش قائد فصيلة «جيش الإسلام»، وعبد القادر الصالح قائد «لواء التوحيد»، وقيادات بارزة من حركة أحرار الشام على رأسها «حسان عبود» قائد حركة «أحرار الشام».

ثمّ إن الإمارات في 2014 أدرجت عشرين فصيلة من المعارضة السوريّة على لوائح الإرهاب الإماراتية من ضمنها حركة أحرار الشام ولواء التوحيد سابقاً وجبهة النصرة، ومنعت المواطنين الإماراتيين من إرسال أي دعم مادي للثورة السوريّة واللجائن.

لكن، لماذا تسارع الإمارات الآن لقيادة قطار التطبيع مع نظام الأسد؟ لعلّ أبرز هذه الأسباب يتلخّص ضمن النقاط التالية:

- 1 - أسباب اقتصادية (فرص الاستثمار في حال دخول البلاد في تسوية سياسية ومرحلة إعادة الإعمار وبناء البنية التحتية).
- 2 - التخوف من الدور التركي شمالاً، أو صعود الإسلاميين للحكم.
- 3 - طموح الإمارات بدور إقليمي وقيادي على مستوى المنطقة.

أما فيما يتعلّق بمزاعم التطبيع العربي مقابل الحد من النفوذ الإيراني، وأن خطوات الدول العربية وعلى رأسها الإمارات والأردن ومصر، الرامية لإعادة العلاقات مع نظام الأسد، تندرج ضمن ما يسمى بالخطة الأردنية المقترحة، والتي سربتها صحيفة الشرق الأوسط السعودية، فإن تصريحات المحور الإيراني المرصية بزيارة وزير الخارجية الإماراتي لدمشق، واعتبارها انتصاراً للنظام على الإرهاب، كفيلاً بدخيز هذه الادعاءات، فانتعاش الأسد يعني بالضرورة انتعاشاً لإيران، ليس فقط في سوريا، وإنما في كلّ المنطقة.



محطات في تاريخ العلاقات الإماراتية السوريّة منذ أحداث 2011:

- آذار/ مارس 2012 الإمارات تعلن قطع علاقتها مع الأسد وتعلق سفارتها في دمشق.
- تموز/ يونيو 2014 الإمارات تشارك في التحالف الدولي في سوريا ضدّ تنظيم الدولة.
- كانون الثاني/ يناير 2014 حاكم دبي يقول إنه يتوقع أن يفقد الأسد السلطة في النهاية.
- تموز/ يونيو 2018 الإمارات تنتقد قرار تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربيّة.
- تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 الإمارات تعلن أنها تتفاوض مع سوريا لإعادة فتح سفارتها في دمشق.
- كانون الأول/ ديسمبر 2018 الإمارات تعلن إعادة فتح سفارتها في دمشق.
- كانون الثاني/ يناير 2019 شركات الطيران الإماراتية يعلنون عن خططهم لبدء رحلات إلى سوريا.
- كانون الثاني/ يناير 2019 الإمارات تستضيف وفدًا تجاريًا سوريًا.
- كانون الأول/ ديسمبر 2019 الفائز بالأعمال للإمارات في دمشق يثني على القيادة «الحكيمة» لبشار الأسد.
- كانون الأول/ ديسمبر 2019 نائب وزير الخارجية السوريّة يقول إنه لا يمكن نسيان وقوف الإمارات معنا ضد الإرهاب.
- آذار/مارس 2020 اتصال ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد ببشار الأسد.
- تشرين الأول / أكتوبر 2020 مشاركة سوريا في معرض إكسبو 2020 دبي حيثُ بحث وزير الاقتصاد السوري والإماراتي تنشيط مجلس الأعمال بين البلدين.
- تشرين الأول / أكتوبر 2021 بشار الأسد يتصل بولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد.
- تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، زيارة وزير الخارجية الإماراتي «عبد الله بن زايد» إلى دمشق ولقائه بشار الأسد في زيارة هي الأولى من نوعها منذ عام 2011.

المراجع:

- صحيفة الاستقلال، شهر يوليو / تموز 2020، قانون "قيصر".. كيف قلب خطط الإمارات بسوريا رأساً على عقب؟
- السوريّة نت، 29 مارس / آذار 2020، بن زايد هاجم الأسد بـ 2012.. هذه أبرز محطات علاقة الإمارات بالنظام.
- موقعُ الشرق، «دورٌ خفي للإمارات في دعم نظام الأسد»، 5 يوليو / تموز 2017.
- وكالة الأناضول.
- الامارات ليكس.
- الجزيرة.

